# نشرة صندوق النقد الدولي

**برنامج عمل الصندوق**

## صلابة الاقتصاد العالمي والتعافي القابل للاستمرار هما أولويات عمل الصندوق

**6 يونيو 2013**

بائعة تمارس عملها في مدينة حيدر آباد، الهند. خطة عمل الصندوق تتضمن التركيز على التعميق المالي في الاقتصادات الصاعدة (الصورة: Noah Seelam/AFP/Newscom )

- التركيز على التعافي القابل للاستمرار وزيادة صلابة الاقتصاد العالمي
- الاهتمام بتوفير الوظائف والنمو لصالح الجميع، وبمعالجة العجز والديون، وتعزيز قوة النظم المالية
- أهم الأولويات هي وضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو المستمر والمتوازن

**يركز جدول أعمال صندوق النقد الدولي للشهور القادمة على تنشيط مسيرة التعافي على أساس قابل للاستمرار وزيادة صلابة الاقتصاد العالمي.**

على خلفية الاقتصاد العالمي الذي تجنب أسوأ العواقب لكنه لا يزال في مرحلة التعافي الهش والمتباين، يهدف برنامج العمل الذي ناقشه المجلس التنفيذي في 3 يونيو الجاري إلى المساعدة في وضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو المستمر والمتوازن.

وقد ركز المجلس التنفيذي في مناقشة برنامج العمل التي يجريها مرتين سنوياً على ضرورة تحويل أولويات السياسة المنصوص عليها في جدول أعمال السياسة العالمية إلى خطة عمل محددة لأعضاء الصندوق البالغ عددهم 188 بلدا عضوا على مدار الفترة القادمة التي تتراوح بين 6 أشهر و 12 شهرا. وكانت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، قد عرضت جدول أعمال السياسة العالمية في اجتماعات الربيع الأخيرة التي يقيمها الصندوق والبنك الدولي.

وبالإضافة إلى مساعدة البلدان الأعضاء على رصد ما ينشأ من مخاطر وتصميم سياسات دقيقة تشجع تحقيق نمو أقوى على أساس قابل للاستمرار، يؤكد برنامج العمل الحاجة إلى معالجة القضايا الهيكلية متوسطة الأجل لاسترداد صلابة الاقتصاد العالمي ــ وهي تقوية النظم المالية ومعالجة العجز والديون المرتفعة، ودعم النمو والوظائف، وتضييق الاختلالات العالمية، واستشراف التداعيات.

وقد تحدث السيد سيدارث تيواري، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، مع نشرة الصندوق الإلكترونية عن أهم مكونات برنامج العمل.

***النشرة الإلكترونية:*** **في اجتماعات الربيع لعام 2013، كان التركيز على تحقيق توازن أفضل بين الاستراتيجيات النقدية واستراتيجيات المالية العامة والاستراتيجيات الهيكلية. ما هو انعكاس ذلك في برنامج العمل؟**

**السيد تيواري:** أثناء اجتماعات الربيع، أقر المجتمعون بأن التحسن لا يزال متأخرا في كثير من البلدان فيما يتصل بالنمو والوظائف، رغم التحسن الذي طرأ على المزاج السائد في السوق. وقد بدأ ظهور مخاطر جديدة بسبب التقدم المحدود في معالجة قضايا الأزمة القديمة. وعلى هذه الخلفية، كان الأمر يتطلب سياسات تحقق التوازن بين الحاجة إلى دعم النمو وضرورة التغلب على ضعف أساسيات الاقتصاد، سواء كانت تتعلق بالمالية العامة أو القطاع المالي أو منشآت الأعمال أو قطاع الأسر. ويركز برنامج العمل الحالي على القضايا التالية:

- ***بالنسبة لمنطقة اليورو،*** سيسعى الصندوق في تحليلاته إلى تشجيع التوصل إلى فهم مشترك لخيارات الإصلاح ومعالجة الخلل في المالية العامة والقطاع المالي، وكذلك للإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو.
- ***وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى،*** وخاصة في الولايات المتحدة واليابان، سنقوم بتحليل انعكاسات السياسات النقدية غير التقليدية، مع النظر بعين الاعتبار إلى أوليات هذه البلدان من أجل النمو والإصلاح الهيكلي.
- ***وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة،*** التي تواصل النمو بسرعة كبيرة، ينبغي إعادة ضبط السياسات المتبعة للوقاية من التجاوزات المالية وإعادة بناء الحواجز الوقائية التي تتيحها السياسات. ولتحقيق ذلك، سنركز في عملنا على أداء النمو في هذه الاقتصادات وآفاقه المتوقعة، وكذلك على تعميق القطاع المالي بما يساعد على زيادة صلابتها وتعزيز قدرتها على استيعاب التدفقات الرأسمالية وإدارتها.
- ***وفي البلدان منخفضة الدخل،*** ستركز مشورتنا على إعادة بناء الحواجز الوقائية التي تتيحها السياسات، مع تلبية الاحتياجات الملحة للبنية التحتية والنفقات الاجتماعية. وسوف نعمل على تعزيز المشورة التي نقدمها بشأن سياسات إدارة الثروات الطبيعية، والتعميق المالي، والتحول الهيكلي. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي عملنا في مراجعة سياسة الصندوق المعنية بحدود الديون والمزمع إجراؤها في نهاية 2013 إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على زيادة الاستثمارات مع إبقاء الديون في حدود يمكن الاستمرار في تحملها.

***النشرة الإلكترونية:*** **كيف سيرتبط برنامج العمل بما يقوم به الصندوق حاليا لبحث دور السياسة النقدية غير التقليدية أثناء الأزمة العالمية وبعدها؟**

**السيد تيواري:** أثناء اجتماعات الربيع، تمت الإشارة إلى وجود مخاوف من تداعيات السياسات النقدية المتراخية وغير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة والمخاطر المرتبطة بإلغائها. ويتوخى برنامج العمل الحالي إصدار عدد من الدراسات التي تتناول السياسة النقدية غير التقليدية. ومن المقرر إصدار دراسة عن "التأثير العالمي للسياسة النقدية غير التقليدية" في

سبتمبر القادم تبحث تأثير هذه السياسة على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ومساهمتها في تضييق الاختلالات العالمية، والانعكاسات المترتبة على استراتيجيات إلغائها.

وتصدر في نوفمبر القادم دراسة جامعة حول "السياسية النقدية: دورها الآن وفي المستقبل" تتناول اتجاهات السياسة قبل الأزمة وأثناءها بالإضافة إلى القضايا الهيكلية. وفي نفس الوقت، يبحث "تقرير التداعيات" الذي يصدر في يوليو القادم مكاسب الاستقرار التي تحققها السياسة النقدية غير التقليدية كما يناقش القضايا المتعلقة بإلغائها.

***النشرة الإلكترونية:*** **كيف يعالج برنامج عمل الصندوق للشهور القادمة الهدف العالمي المتمثل في توفير وظائف جديدة وتحقيق النمو الشامل؟**

**السيد تيواري:** توفير فرص العمل وتحقيق النمو الشامل ضرورتان تحظيان باهتمام كافة البلدان الأعضاء، وبرنامج العمل يتضمن عددا من المبادرات في هذا المجال. فمن المقرر أن تصدر في أواخر هذا العام مذكرة إرشادية ترتكز على المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في شهر مارس عن دراسة الوظائف والنمو. وسيسمح هذا لخبراء الصندوق بتحديد مشورتهم وتوصياتهم للبلدان الأعضاء حسب التحديات والقيود المختلفة التي تواجه كلا منها.

*تيواري: توفير فرص العمل وتحقيق النمو الشامل ضرورتان تحظيان بالاهتمام في كل البلدان الأعضاء، وبرنامج العمل يتضمن عددا من المبادرات في هذا المجال (الصورة: صندوق النقد الدولي).*

والعمل جارٍ أيضا لإجراء فحص متعمق للعوامل الاقتصادية الكلية والهيكلية التي يمكن أن تساعد على تعزيز النمو في أوروبا. وهناك دراسة قيد الإصدار تتناول تطورات النمو وآفاقه المتوقعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة وتبحث أداء هذه البلدان في أعقاب الأزمة، وتطرح تقييما لآفاق النمو المتوقعة فيها، وتستنتج الانعكاسات على رقابة الصندوق. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، ستصدر دراسة في شهر نوفمبر تتناول قضية التحول الهيكلي والإنتاجية لدعم آفاق النمو على المدى الطويل. وهناك دراسة أخرى من المقرر صدورها في أوائل 2014 حول "سياسة المالية العامة والعدالة" تنظر في دور سياسات الضرائب والإنفاق في تحقيق أهداف العدالة.

***النشرة الإلكترونية:*** **هل يستتبع برنامج العمل أيضا دعم تصحيح الاختلالات العالمية مع تقدير التداعيات العابرة للحدود؟**

**السيد تيواري:** بناء على إطارنا الرقابي الذي تم تجديده مؤخرا، سنواصل تحسين تحليلاتنا المتعلقة باتساق السياسات متعددة الأطراف والتداعيات العابرة للحدود. وسيصدر العدد القادم من "تقرير التداعيات" في شهر يوليو، وهو يغطي مجموعة متنوعة من الموضوعات، بما فيها تأثير إجراءات السياسة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على انخفاض مخاطر الأحداث المتطرفة، وكذلك تأثير السياسة النقدية غير التقليدية ــ وهو ما يتيح خلفية لتقارير مشاورات المادة الرابعة التي تفحص سلامة الاقتصادات المؤثرة على النظام. وسيتضمن "تقرير القطاع الخارجي" المزمع إصداره في يوليو القادم فحصا

لانعكاسات التدفقات الرأسمالية، مرتكزا على منهجية معززة لتقييم التوازن الخارجي. وسنواصل تحليل الروابط المتبادلة بغية تعميق فهمنا لكيفية انتقال الصدمات واستنتاج الانعكاسات على رقابة الصندوق.

ومن الابتكارات التي تُعزى بشكل مباشر إلى القرار المعني بالرقابة الموحدة الذي تمت الموافقة عليه في العام الماضي أننا نبذل جهودا متزايدة لتضمين الرقابة الثنائية بُعْدا متعدد الأطراف، مع اعتماد منهج عنقودي في عمليات الرقابة. فبدءا من شهر يوليو القادم، سنبدأ في دراسة التداعيات والمخاطر الناشئة عن مجموعات مترابطة من البلدان تتعرض لصدمات مشتركة، وذلك عن طريق تقارير عنقودية حول مشاورات المادة الرابعة مع عدد من البلدان المجمعة، على أن تكون البداية ببلدان أوروبا الوسطى مع منطقة بحر الشمال.

***النشرة الإلكترونية:*** **بدأ الصندوق النظر في إعادة هيكلة الديون السيادية من منظور جديد. فما الذي تستتبعه هذه المراجعة؟**

السيد تيواري: حدثت تطورات مهمة في إعادة هيكلة الديون السيادية منذ آخر مراجعة أجراها المجلس التنفيذي في هذا الخصوص عام 2005. وفي شهر مايو، ناقش المجلس دراسة أعدها خبراء الصندوق عن "إعادة هيكلة الديون السيادية ــ آخر التطورات والانعكاسات على إطار الصندوق القانوني والمعني بالسياسات". واستعرضت هذه الدراسة آخر تطبيق لسياسات الصندوق وممارساته المتعلقة بإعادة هيكلة الديون وحددت القضايا التي ظهرت في سياق التجارب الأخيرة. فعلى سبيل المثال، أشار التقرير إلى أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية كانت في الغالب أقل مما ينبغي أو جاءت متأخرة أكثر مما ينبغي في حالات الأزمة الأخيرة، مما جعلها تفشل في إعادة الديون إلى مستويات قابلة للاستمرار واستعادة القدرة على دخول الأسواق على أساس دائم.

ومن المقرر القيام بعمل لاحق في هذا الخصوص يركز على قضايا التوقيت والكفاية في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وتحليل خيارات السياسة الممكنة، وسبل تحسين المنهج التعاقدي القائم على السوق. ويعتزم خبراء الصندوق إجراء مزيد من التحليل لاكتساب فهم أعمق لأسباب التأخر في إعادة هيكلة الديون في معظم الأحيان أو عدم كفايتها لاستعادة الاستمرارية على نحو فعال، بما في ذلك الدور الذي يؤديه توافر التمويل الرسمي على نطاق واسع. ومن المقرر أن يركز العمل اللاحق أيضا على خيارات تعزيز الإطار التعاقدي القائم، ودراسة مزايا وجدوى السبل الممكنة لربط الدعم الذي يقدمه الصندوق بحل مشكلات الإجراء الجماعي.

***النشرة الإلكترونية:*** **ما هي الخطوات التالية في إصلاح نظام الحوكمة الحالي في الصندوق؟**

**السيد تيواري:** استكمال إصلاح نظام الحصص والحوكمة المتفق عليه في عام 2010 أمر ضروري لإرساء شرعية الصندوق وفعاليته. وقد استوفينا شرطين من الثلاثة شروط اللازمة لكي يصبح هذا الإصلاح نافذا. أما الشرط الباقي فهو الحصول على 85% من مجموع الأصوات حتى يصبح التعديل الخاص بإصلاح المجلس التنفيذي نافذا. وستستمر إحاطة المجلس بانتظام بما يتحقق من تقدم في هذا الخصوص، كما ستُعرض على المجلس في شهر يونيو الحالي دراسة تتضمن تحديثا لحسابات صيغة الحصص وفقا لآخر البيانات.

**روابط ذات صلة:**

طالع برنامج العمل

طالع جدول أعمال السياسة العالمية

التركيز على الوظائف والنمو

إعادة هيكلة الديون السيادية